الأنباء
الاربعاء 25 ابريل 2012

مجلس الشعب يرفض برنامج الحكومة تمهيداً لسحب الثقة

أول مفاعيل إقرار «قانون العزل» استبعاد شفيق آخر رؤساء حكومات مبارك عن سباق الرئاسة

احدى اللافتات التي تؤيد أحمد شفيق في الانتخابات الرئاسية قبل صدور قانون العزل السياسي امس الاول (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: طبقت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية، أول مفاعيل اقرار المجلس العسكري المصري لقانون العزل السياسي حيث قررت لجنة الانتخابات الرئاسية في اجتماعها مساء امس برئاسة المستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة رئيس المحكمة الدستورية العليا، استبعاد رئيس الوزراء الأسبق د. أحمد شفيق من قوائم المرشحين لخوض انتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها في 23 و24 مايو المقبل.

وجاء قرار الاستبعاد في ضوء ما تبين للجنة الانتخابات الرئاسية من أن أحمد شفيق قد شغل منصب رئيس الوزراء في نهاية حكم النظام السابق، حيث استندت اللجنة إلى التعديل الذي طرأ على قانون مباشرة الحقوق السياسية وتم إقراره والتصديق عليه بمعرفة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وتتضمن التعديلات التي سبق لمجلس الشعب أن وافق عليها، وقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لكل من عمل خلال العشر سنوات السابقة لـ 11 فبراير 2011 رئيسا للجمهورية أو نائبا له أو رئيسا للوزراء أو رئيسا للحزب الوطني الديموقراطي (المنحل) أو أمينا عاما له، أو كان عضوا بمكتبه السياسي أو أمانته العامة.

وذكر التلفزيون المصري على موقعه الإلكتروني أن ذلك جاء عقب اجتماع اللجنة العليا للانتخابات امس لبحث تطبيق تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية على مرشحي الرئاسة واستبعاد من ينطبق عليه القانون قبل إعلان القائمة النهائية.

وكان رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية المشير حسين طنطاوي قام أمس الاول بالتصديق على مشروع قانون بتعديل أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ويقضي بحرمان رموز النظام السابق من الترشح للانتخابات، وتم نشر القرار بالجريدة الرسمية.

في سياق آخر، رفض مجلس الشعب المصري امس برنامج الحكومة المعينة من قبل المجلس العسكري الحاكم تمهيدا لسحب الثقة منها.

وقال محمد سعد الكتاتني رئيس المجلس بعد اقتراع تم خلاله النداء على النواب بالاسم إن 347 نائبا رفضوا برنامج الحكومة، من اصل 365 نائبا شاركوا في التصويت امس، وأضاف الكتاتني «توافرت الأغلبية اللازمة للموافقة على رفض برنامج الوزارة (الحكومة) وفقا لهذه النتيجة».

وكلفت لجنة في مجلس الشعب بالرد على بيان الحكومة وقدمت تقريرا يرفض البيان ناقشه المجلس في عشر جلسات تحدث خلالها 220 نائبا لم يوافق أغلبهم على البيان.

ويقول الكتاتني إن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب تجيز له سحب الثقة من الحكومة.

وخلال المناقشة امس قال نواب إن الحكومة لم تعمل بجد لاستعادة ما قالوا إنها أموال هربها رجال الحكم السابق إلى الخارج ولم تعمل بجد لاستعادة أموال تعد كسبا غير مشروع في الداخل.

وقال النائب محمد حسن عبد السلام «البيان في مجمله كان إنشائيا يتحدث عن أمان وأحلام.. وهذا مما لا يتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية التي تغلي بالأزمات».

وخلال إلقائه بيان الحكومة يوم 26 فبراير عزا الجنزوري جانبا كبيرا مما يعترض حكومته إلى تخلي دول غربية وعربية عن وعود بالمساعدة المالية قطعتها للقاهرة ترتيبا على الانتفاضة.

وتقول الحكومة إنها تواجه أيضا احتجاجات فئوية تشمل إضرابات واعتصامات وقطع طرق مما يتسبب في مشاكل مثل رفض سائحين أجانب زيارة البلاد.

مجلس الشعب ينفي زيارة نواب مصريين للقدس المحتلة

أكد د.أحمد إمام عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري، أن الصورة التي تم تداولها على بعض المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي لعدد من النواب وخلفهم لافتة مكتوب عليها القدس، تم التقاطها لوفد البرلمان المصري الذي زار قطاع غزة منذ أيام عدة.

ونقلت صحيفة «الأهرام» عن د.إمام، أن البعض ظن أن هذه الصورة تم التقاطها في مدينة القدس الشريف، وهو ما فسره البعض بزيارة المدينة والتطبيع مع العدو الإسرائيلي، وهو أمر مخالف للواقع حيث تم التقاط الصورة أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بقطاع غزة، وكان مكتوبا على اللافتة التي خلفهم «القدس تبعد عن هنا 37 كيلومترا»، موضحا أن الوفد كان بصحبته عدد من الصحافيين والإعلاميين المصريين الذين صاحبوا الوفد البرلماني خلال الزيارة، وقاموا بالتقاط صور للزيارة، وتم نشرها في وسائل الإعلام.

وأبدى إمام، تعجبه من نشر هذه الصورة الآن.

إبراهيم نصر يستعد لتولي رئاسة مصر ويتوعد بحل المشاكل!

ابراهيم نصر

القاهرة ـ وكالات: يستعد الممثل ابراهيم نصر لاعادة تقديم شخصية «زكية زكريا» التي اشتهر بها في برنامج الكاميرا الخفية في رمضان 2012.

ويستعد ابراهيم حاليا لتقديم برنامج بعنوان «زكية زكريا رئيس جمهورية» مستوحى من الاحداث السياسية التي تشهدها مصر حاليا.

وستظهر «زكية زكريا» في البرنامج بعدما ترشح نفسها لانتخابات الرئاسة، وفي كل حلقة تتناول قضية من القضايا التي تشغل الشارع المصري وتحاول حلها على طريقتها الخاصة.

وأشار ابراهيم الى ان المشروع مازال في طور الكتابة من خلال مجموعة من المؤلفين.

يسرا اللوزي: أتمنى أن يكون الرئيس المصري يسارياً واعياً بالدستور

يسرا اللوزي

القاهرة ـ وكالات: اعربت الممثلة يسرا اللوزي عن سعادتها البالغة بظهورها في رمضان المقبل من خلال 3 اعمال درامية هي «خطوط حمراء» و«فيرتيجو» و«لحظة حرجة 3»، مؤكدة ان دورها في كل عمل يعد مختلفا عن الآخر، وهو ما شجعها على قبول اول عملين حسب قولها، واعربت عن سعادتها بالنجاح الذي حققه فيلمها الاخير «بنات العم»، وعن دهشتها من اعتبار البعض ان الدور صغير نسبيا، واكدت ان علاقتها بالصحافة الفنية في مصر «متوترة بعض الشيء، خصوصا ان 70٪ مما يكتب في الصحافة الفنية تحديدا غير صحيح ولا يمت للواقع بصلة». وعن الشأن السياسي الداخلي، شككت اللوزي في نزاهة انتخابات مجلس الشعب الاخيرة، وفي الوقت ذاته لم تستقر على مرشح رئاسي، فيما تمنت ان يكون يساريا واعيا بالدستور، ولفتت الى ان مصر تحتاج الآن الى الاهتمام بالتعليم والصحة ودفع الاقتصاد الى الامام ما يحقق الانتعاش المطلوب.

نقل وزير الإسكان المصري السابق للمستشفى لإصابته بأمراض نفسية

القاهرة ـ وكالات: قررت مصلحة السجون بوزارة الداخلية إيداع المتهم محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان الأسبق، بمستشفى سجن المزرعة، وتعين ملاحظة طبية ونفسية عليه على مدار اليوم الكامل، بعد أن تبين معاناته من بعض الأمراض النفسية والعصبية التي أثرت على قدرته على الكلام، وأصبحت بطيئة بطريقة ملحوظة عن الطبيعة الإنسانية.

وكانت إدارة سجن ملحق المزرعة المودع به النزيل محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان الأسبق، قد لاحظت عليه أنه يعاني توترا وقلقا شديدا، وأن زملاءه بغرفة محبسه أخطروا إدارة السجن بأن تصرفاته غير طبيعية.

وقد أمر اللواء محمد نجيب، مساعد وزير الداخلية لقطاع مصلحة السجون، بعرض النزيل على الأخصائي النفسي بمستشفى السجن، وأفاد في تقريره بعد الكشف عليه، أنه يعاني قلقا شديدا وبطئا في الكلام، كما أنه مصاب باكتئاب من الدرجة الأولى، وانتابه مرض الخوف العصبي من الأماكن المغلقة، وأوصت اللجنة الطبية بأنه يجب أن يتم ملاحظة النزيل على مدار اليوم الكامل خوفا من تدهور حالته، أو تعريض حياته للخطر، وتنفيذا لتلك التوصية تم نقل الوزير الأسبق والمتهم النزيل محمد إبراهيم سليمان لأحد عنابر مستشفى السجن لملاحظة حالته.

اعتبروه مقدمة للمزيد من دعاوى "الحسبة"

مثقفون وفنانون يستنكرون تأييد حكم حبس عادل إمام بتهمة ازدراء الأديان

عادل إمام

القاهرة ـ د.ب.أ ـ أ.ف.ب: استنكرت جبهة الإبداع المصري الحكم القضائي بتأييد حكم سابق بسجن الممثل المصري عادل إمام بتهمة ازدراء الأديان.

وقضت محكمة جنح الهرم امس بقبول طعن الفنان عادل إمام (70 عاما) شكلا ورفض الموضوع، وتأييد الحكم السابق بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة 100 جنيه بتهمة ازدراء الأديان في سبعة أفلام سينمائية ومسرحيتين قدمهما خلال مشواره الفني.

وضمت قائمة الأعمال الفنية موضوع الدعوى القضائية أفلام «حسن ومرقص» و«عمارة يعقوبيان» و«طيور الظلام» و«الإرهابي» و«الإرهاب والكباب» و«الواد محروس بتاع الوزير» و«مرجان أحمد مرجان» ومسرحيتي «شاهد مشفش حاجة» و«الزعيم».

وهو ما اعتبرته جبهة الإبداع التي تضم مئات المثقفين والفنانين والإعلاميين في صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» مقدمة للمزيد من دعاوى «الحسبة» واستمرار محاولات منع المبدعين من التعبير عن آرائهم بحرية.

وكان المحامي المصري عسران منصور أقام دعوى قضائية طالب فيها بمحاكمة عادل إمام بتهمة ازدراء الأديان واحتقار مظاهر التدين من إطلاق اللحية وارتداء الحجاب في عدد من أعماله الفنية فأصدرت محكمة الجنح حكما غيابيا بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل والكفالة قبل أن يقوم عادل إمام بالطعن على الحكم السابق نافيا مسؤوليته المباشرة كون تلك الأعمال تمت إجازتها رقابيا لكن المحكمة عادت وقررت تأييد الحكم.

وكان الحكم السابق صدر في فبراير الفائت غيابيا اثر ملاحقة من جانب المحامي عسران منصور.

واكد امام لوكالة فرانس برس اثر صدور الحكم انه «لن يعلق على الحكم لكنه سيقوم باستئنافه امام محكمة اخرى».

واوضح انه «متمسك بما قدمه من اعمال فنية لاقت اقبالا جماهيريا وتاييدا لها ولا يوجد بها ما يسيء لاي دين، فرجل الدين وتقديم شخصية رجل الدين شيء والاساءة للدين شيء اخر».

واعرب امام عن «اعتزازه بكم الاتصالات التي تلقاها تضامنا معه وتأكيدا على موقفه الفني الذي عبر فيه عن قضايا اجتماعية وسياسية مهمة في حياة المجتمع المصري اثر صدور الحكم للمرة الثانية عليه».

وكان محامي الدفاع عن عادل امام طلب في مرافعته في جلسة سابقة عدم قبول الدعوى لانتفاء الضرر الشخصي المباشر على المدعي بالحق المدني وإلغاء الحكم بحبس موكله لأن الأعمال لا تسيء الى الاسلام مطلقا وسبق عرضها على هيئة المصنفات الفنية التي وافقت على عرضها على نحو يؤكد خلوها من اي اساءة او تشويه.

فتوى تحرم الاستقالات الجماعية من «النور» وأنصار أبوإسماعيل يسعون لتأسيس حزب «الأمة المصرية»

القاهرة ـ وكالات: قدم عدد كبير من قيادات أعضاء حزب النور السلفي استقالاتهم من الحزب، اعتراضا على ما سموه فشل الحزب في إدارة القضايا السياسية، وعدم التعبير عن اهتمامات الشارع، بحسب موقع مصراوي.

وكانت أبرز الاستقالات من أمانة الحزب بمحافظة الجيزة، وبدأت بالدكتور هشام أبو النصر، أمين عام الحزب بالمحافظة، تبعه حسن الزيات، رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب، ومحمود رضوان، مساعد الأمين العام للحزب بالمحافظة، وهي الاستقالات التي قال قيادي بالحزب إنها إعلامية.

وقدم نزار غراب، عضو مجلس الشعب عن الحزب استقالته بسبب تجاهل الحزب أزمة استبعاد حازم أبوإسماعيل، من انتخابات الرئاسة، كما استقال رحاب صبري، الأمين المساعد للجنة الإعلامية بالإسكندرية، اعتراضا على الطريقة الإعلامية للحزب في إدارة الملفات السياسية، مؤكدا أنه سيعود إلى العمل الدعوي وسيعتزل السياسة.

وقال حسن الزيات إن هناك استقالات كثيرة من الحزب غير معلنة حتى الآن، بسبب أن هناك بعض الفتاوى صدرت داخل الحزب تحرم الاستقالة من حزب ديني، وبرر استقالته بما سماه عدم استقلالية الحزب عن الدعوة السلفية التي تتحكم في كل قرارات الحزب، وإن قرارات رئيس الحزب مستمدة من الدعوة السلفية وليس للحزب الحق في التعبير عن أي قضية دون الرجوع إلى مشايخ الدعوة، ولأن هؤلاء المشايخ ليس لهم خبرة سياسية وبالتالي كل القرارات التي أصدرها الحزب كانت خاطئة.

وقال د.هشام أبوالنصر، أمين عام الحزب المستقيل، إنه وجد العمل الدعوي أفضل من الدخول في معترك اللعبة السياسية لذلك قرر الاستقالة والعودة للمنبر الدعوي واعتزال السياسية نهائيا، وانه رفض عروضا من عدد من الأحزاب الدينية بتولي رئاستها.

من جانبه، وصف راضي شرارة، القيادي بالحزب، الاستقالات بأنها إعلامية فقط، وأن الحزب لم يتلق أي استقالات رسمية، مؤكدا أن ما يتعرض له بسبب أزمة حازم أبوإسماعيل، المرشح المستبعد من انتخابات الرئاسة، وأن الأزمة لن تستمر كثيرا وهناك أحزاب كثيرة تعرضت لنفس الأزمة وتم تجاوزها بنجاح مثل أزمة د.عبدالمنعم أبوالفتوح، المرشح الرئاسي، مع حزب الحرية والعدالة.

من جهة أخرى، تزايدت التوكيلات التي يجمعها أنصار أبوإسماعيل لتأسيس حزب الأمة المصرية، وتم اختيار د.محمد عباس، وكيلا لمؤسسي الحزب.

حظر اللعب على استاد محافظة بورسعيد لمدة أربع سنوات

الاتحاد المصري لكرة القدم يقرر إيقاف نادي المصري وهبوطه للدرجة الثانية

القاهرة ـ رويترز: قرر الاتحاد المصري لكرة القدم إيقاف النادي المصري البورسعيدي من المشاركة في أنشطته في الموسم المقبل وهبوط الفريق الى دوري الدرجة الثانية.

وقررت لجنة الاستئناف التابعة للاتحاد إيقاف الفريق الأول للمصري من جميع أنشطته في الموسم المقبل ثم عودته الى منافسات اللعبة في الدرجة الثانية بالإضافة الى منع إقامة مباريات على استاد بورسعيد لمدة اربع سنوات.

وكانت أحداث شغب قد وقعت عقب مباراة المصري مع الاهلي في بورسعيد التي انتهت بفوز اصحاب الأرض 3ـ1 أدت الى مقتل اكثر من 70 شخصا في كارثة اعتبرت الأسوأ في تاريخ الرياضة المصرية وأدت فيما بعد الى توقف النشاط الرياضي في البلاد.

وقال الاتحاد المصري بموقعه على الانترنت إنه تقرر «استبعاد الفريق الاول للنادي المصري من المشاركة في انشطة الاتحاد لمدة سنة واحدة (الموسم الرياضي 2012 ـ 2013 مع هبوط الفريق الى القسم الثاني ويحق له المشاركة فيه الموسم الرياضي 2013 ـ 2014».

وقرر الاتحاد المصري ايضا «حظر اللعب على استاد محافظة بورسعيد لمدة اربع سنوات تبدأ من تاريخ اليوم» كما قرر ايضا إقامة المباريات الاربع القادمة بين الأهلي والمصري «دون جمهور وعلى ملعب محايد يبعد أكثر من مائتي كيلومتر عن محافظتي القاهرة وبورسعيد».

وكان للأهلي نصيب من العقوبات ايضا إذ عوقب النادي القاهري باللعب على ارضه بدون جمهور في مباراة رسمية واحدة وتغريمه 60 ألف جنيه مصري (9912 دولارا) بالإضافة الى إيقاف مدربه مانويل جوزيه في اربع مباريات وغرامة خمسة آلاف جنيه وقائده حسام غالي في ست مباريات وتغريمه عشرة آلاف جنيه.

وقررت لجنة الاستئناف ايضا إحالة حكم المباراة فهيم عمر «الى لجنة الحكام الرئيسية للتحقيق معه وتوقيع العقوبة المناسبة عليه». وامتنع الأهلي عن التعليق على عقوبات لجنة التظلمات.

ونقل موقع الأهلي على الانترنت عن محمود علام مدير النادي قوله «ادارة النادي لن تعلق في الوقت الحالي لحين وصول القرارات بصفة رسمية وعرضها على مجلس الادارة في اجتماعه القادم لاتخاذ ما يراه مناسبا للحفاظ على حقوق الأهلي وجماهيره».

ومن جانبه أكد المصري ان مجلس ادارته سوف يعقد اجتماعا طارئا للنظر في قرارات لجنة التظلمات وبحث تصعيد الأمر الى المحكمة الرياضية الدولية.

ونقل موقع المصري على الانترنت عن رجب عبد القادر المدير المالي للنادي قوله «سوف يتم الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمناقشة قرارات لجنة التظلمات والتي قامت بتغليظ العقوبة».

واضاف «سوف يتم التواصل مع كامل أبو علي رئيس مجلس الادارة الموجود حاليا خارج البلاد، لاتخاذ الاجراءات القانونية وتصعيد شكوى النادي الى المحكمة الرياضية الدولية».

المحكمة أكدت عدم وجود جريمة من الأساس

مصر تبرئ وجدي غنيم وعوض القرني وقيادياً إخوانياً

القاهرة ـ العربية. نت: برأت محكمة امن الدولة العليا طوارئ بمصر امس اسامة سليمان القيادي في جماعة الاخوان المسلمين في قضية التنظيم الدولي للجماعة، والمتهم فيها 4 آخرون بينهم الداعية السعودي عوض القرني والداعية المصري وجدي غنيم.

وقال عبدالمنعم عبدالمقصود محامي الاخوان المسلمين لـ «العربية نت» ان الحكم صدر بعد ان وقر في يقين المحكمة انه لا توجد ادلة او جريمة من الاساس، وان الحكم ينسحب على بقية المتهمين، ويفتح الباب لعودتهم الى مصر خاصة الداعية الاسلامي د.وجدي غنيم،

واضاف: كنا قد تقدمنا بطعن لاعادة محكمة المتهمين في القضية التي اشتهرت اعلاميا بقضية «التنظيم الدولي» حيث كانت محكمة جنايات امن الدولة العليا (طوارئ) قد قضت في 8 يناير 2011 بسجن د.اسامة سليمان 3 سنوات، وتغريمه 5 ملايين و600 الف يورو، ومصادرة المبالغ المضبوطة (2 مليون و 800 الف يورو موضوع قضية التنظيم الدولي ومنعه من التصرف في امواله العقارية والمنقولة والسندات والاسهم وألزمته بالمصاريف.